وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

فاتورة

الانزلاق "السعودي - الإماراتي" في المستنقع اليمنـــي

زيد المحبشي

WWW.SABA.YE/AR

فاتورة الانزلاق "السعودي - الإماراتي" في المستنقع اليمنـي

زيد المحبشي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

مايو2024م - ذوالقعدة 1445هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحـــــــــــــتويات

توطئة 05

انفراط عقد تحالف الإثم العبري 07

أوهام القوة وجنون العظمة 09

خسائر الاحتلال السعودي: 10

الخسائر البشرية 13

تكاليف باهظة 14

النفقات التكنولوجية والتسليحية 16

1 - الأقمار الصناعية 16

2 - طائرة الإنذار المبكر "أواكس" 17

3 - الضربات الجوية 17

4 - منظومة الدفاع الجوي 18

5 - صفقات الأسلحة 19

الخسائر الميدانية والتقنية 22

التداعيات الاقتصادية 24

1 - اتساع فجوة الأزمة التمويلية 24

2 - تراجع الاحتياطات الأجنبية 25

3 - هروب الاستثمارات الخارجية 25

4 - إفلاس الشركات المحلية 26

خسائر الاحتلال الإماراتي 27

الخسائر البشرية 29

الخسائر المادية 29

الغارات الجوية 29

المحـــــــــــــتويات

جنود الاحتلال 30

المرتزقة الأجانب 30

المرتزقة اليمنيين 31

وسائل الإعلام 31

المساعدات كغطاء لتمرير الأجندات 31

التسليح العسكري 32

نفقات الحرب 32

التداعيات الارتدادية 33

حصاد القوات المسلحة اليمنية 34

العمليات العسكرية 34

القوة الصاروخية 35

الجو المسير 35

الدفاع الجوي 35

القوات البحرية والدفاع الساحلي 36

الوحدات البرية "الهندسة العسكرية، القناصة، الدروع والمدفعية" 36

سلاح القناصة 36

وحدات الهندسة 36

وحدات ضد الدروع 37

وحدة المدفعية 37

الآليات المدمرة 37

المراجع 38

توطئـــــة

شكّل عدوان العاصفة الظالمة على اليمن عبئ كبير أثقل كاهل الاقتصاد السعودي والإماراتي على حدٍ سواء، وتتحدث التقديرات عن تجاوز نفقات الخزينة السعودية المباشرة وغير المباشرة على هذه الحرب الـ 7 تريليون و500 مليار دولار خلال سنوات الجمر التسع، ولا توجد تقديرات فيما يتعلق بالإمارات بسبب الضبابية وعدم ظهور نفقات الحرب في قوائم موازنات صندوقها السيادي.

شنّ تحالف الأعراب في 26 مارس 2015م عاصفة أرادوا من خلالها العصف بأحلام اليمنيين في العيش الكريم في ظل دولةٍ حرّةٍ عادلةٍ مستقلة، فتحوّلت بين ليلة وضحاها إلى كابوس مُرعب يقضّ مضاجع بني سعود وبني نهيان ويُنغِّص عليهم أحلامهم الصبيانية المراهقة في التغوّل والتعملُق على حساب الآخرين، وارتدّت سهامها إلى عمقهما ليشربا من ذات الكأس الذي أرادا تجريع اليمنيين بسمومه.

أحيانا تكون الأرقام أبلغ في التعبير من الكلام، خصوصاً عندما نكون أمام تغوّل صبياني متهوّر وغير محسوب العواقب في جوارهم الإقليمي من صياصي لم يبلغوا الرشد، ضد بلدٍ له تاريخه الضارب في القِدم، ما يجعل فاتورة مغامرتهم باهظة وقاسية وقاصمة، وإذا تكلمت الأرقام خرست الألسن.

تسع سنوات من عدوان تحالف العاصفة "السعودية - الإماراتية"، على يمن الأنصار، صحيح أنها دمرت كل شيء في هذا البلد المنكوب والمظلوم، لكنها لم تنل من عزيمة أبنائه وإيمانهم العميق بوطنهم وعدالة قضيتهم التي يناضلون من أجلها، بل زادهم ذلك العدوان الآثم قوة ومنعة لأول مرة منذ أكثر من سبعة عقود، وعزيمةً وتصميماً على المُضيّ في ذات الشوكة، غير آبهين بتصاريف الحياة وسوداويتها، والإصرار على تحرير كامل أرضهم وبلادهم من رجس وخبث الاستعمار بتلاوينه، وصاروا لأول مرة أسياد قرارهم وبلادهم، وتحرروا من كل قيود التبعية التي كبّل بها النظام السعودي الأنظمة اليمنية المتعاقبة، وصارت الصناعات العسكرية اليمنية والشجاعة والصمود اليمني مفخرة وحديث كل الأحرار في العالم، وتحولّت

عاصفة البغي "السعودي - الإماراتي" إلى عاصفة مُضادة تعصف بالمعتدين في عمقهم.

في هذه القراءة سنتوقف أمام أهم أرقام فاتورة الحصاد المرّ لقوى العدوان، والاكتفاء بما هو مُتاح من أرقام منشورة وأكثرها من تقارير غربية، بسبب التكتم السعودي والإماراتي الشديد على نفقات حربهما الجائرة في اليمن، ونختم قراءتنا باستخلاص رقمي يمني رسمي لخسائرهما.

الأرقام فلكية وصادمة رغم نُدرة المعلومات، لكن ما ترشّح منها يجعلنا نتساءل بمرارة شديدة: ألم تكن شعوب قوى العدوان أحق بتلك الأموال، ولو كانت هناك عقول رشيدة مُفكرة ومستشعرة للمسؤولية ومُحترمة لحقوق الجوار، لوجّهت تلك الأموال لبناء شعوبها وبناء اليمن، وسيكون خير داعم وخير سند لهم اقتصادياً وعسكرياً، ودعم القضية الفلسطينية، ولو حدث ذلك، لأصبحت شعوبهما واليمن من أرقى الدول في العالم، ولتمكن المجاهدين في فلسطين من تحرير أرضهم، لكن لا تجري الرياح بما تشتهي السفن، ولنفوس الطُغاة هوىً غير هوى الحق والخير.

انفراط عقد تحالف الإثم العبريّ

أطلقت السعودية في 26 مارس 2015م ما أسمته بـ"عاصفة الحزم" ضد اليمن، بدعوى إعادة دُميتها المرتزق "عبدربه منصور هادي" إلى الحكم، رافعة "قميص عثمان" في وجه اليمنيين والمتمثل في الشرعية المتبخرة بسفك تحالف البغي أول قطرة دم يمنية، وتحت راية هذه القميص، مارست قوى العدوان كل الموبقات بحق هذا البلد المنكوب أرضاً وإنسانا، ولم يسلم من إجرامهم وعبثهم حتى التاريخ اليمني.

انضم لهذه العاصفة العديد من صياصي الأعراب الباحثين عن النفوذ والتعملق من البوابة اليمنية، ولأن اجتماعهم مجرد اجترار لاجتماع دار الندوة، ظل تحالفهم مجرد حبر على ورق، وبدأت دوله بالهروب من المستنقع اليمني تِباعاً، لتجد راعية دار الندوة "السعودية" نفسها وحيدة، وإن كانت الإمارات لا زالت معها لكنها تحاول التملّص ولو علانية من مستنقع الحرب، لا سيما بعد انسحابها في آواخر العام 2019، والاكتفاء بوجود عسكري رمزي في المناطق المحتلة، وتفضيلها التحول من استراتيجية الاقتراب المباشر إلى استراتيجية الاقتراب غير المباشر، بمعنى آخر من الإدارة المباشرة للحرب إلى الإدارة غير المباشرة من خلال وكلائها المحليين.

وبذلك وجدت الرياض نفسها بعد تصرّم سنوات الحرب دون تحقيق أي انتصار يُذكر أمام فاتورة باهظة لم تكن تتوقعها، وأصبح لزاماً عليها تحمُّل وزر الحرب وحدها، بالتوازي مع مساومة واشنطن لها من داخل البنتاغون بإقرار قوانين الحدّ من بيعها الأسلحة من أجل حلب المزيد من الأموال، بدعوى حمايتها، ومن أجل تمرير صفقات تتعلق بالكيان الصهيوني من البوابة السعودية، في مقدمتها تطبيع العلاقات "السعودية - الصهيونية".

ومن أبرز الدول المشاركة في هذا التحالف الورقي إلى جانب رُكنيه الأساسيين "السعودية والإمارات":

1 - المغـــرب:

أوقفت كل نشاطاتها السياسية والعسكرية ضمن تحالف العاصفة العبرية بعد خسارتها طياراً وطائرة في اليمن، وسحب قواتها البرية من مستنقع الوحل اليمني في العام 2016، وتالياً طائراتها في العام 2018، لأنها وصلت إلى قناعة بأن الداخل في هذا المستنقع مفقود والخارج منه مولود، وأن لهذه المشاركة الآثمة في بلاد تمُثل أصل العروبة ومهدها خطيئة لها ما بعدها على الصعيد المحلي والسلم المجتمعي الداخلي في المجتمع المغاربي، كما أن دخولها من الأساس كان من أجل الحصول على المال لدعم اقتصادها المتهالك، وكذا الحال بالنسبة للمشاركة المصرية والسودانية.

2 - قطـــر:

شاركت في التحالف عند انطلاقته بألف جندي و10 طائرات مقاتلة، وأعلنت في يونيو 2017 الانسحاب من الوحل اليمني وإنهاء مشاركتها في تحالف الإثم والعدوان، وكان دافعها للمشاركة التحرك تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي والحال ينطبق أيضاً على البحرين.

3 - الســودان:

تكرر الحديث عن رغبتها بالانسحاب مع بداية الهجمات الجوية لتحالف البغي على اليمن بسبب الخسائر التي لحقت بقواتها، وبسبب الضربات المتلاحقة التي لحقت قواتها اضطرت لتقليص وجودها من 19 ألف مرتزق في يونيو 2019 إلى 600 مرتزق في مستهل العام 2020، والاكتفاء بإبقاء قوات رمزية دون تحديد مهام وأماكن تموضعها من أجل حفظ ماء وجه التحالف الماشح.

4 - مصـــر:

أتت مشاركتها من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، وبصورة أدق من أجل الرضاعة من حليب بقرتيّ التحالف الرئيسية، لأن كهنتها رأوا في ذلك الحليب المكدس بالأموال علاج ناجع لأوجاع بلادهم الاقتصادية.

وتمثلت مشاركة فرعونها العصريّ باستقبال قادة موالي التحالف في البيدر اليمني أواخر العام 2021 سراً، لتكون مقراً بديلاً لهم، وبالأصح منفى بديل، وعرضه في العام 2017 إرسال 40 ألف مرتزق لتعزيز عمليات العاصفة، لكن الدرعية رفضت ذلك بدعوى رغبتها في بناء جيش يمني موالي، وتحدثت وسائل إعلام مصرية حينها عن مقتل بعض جنوده وضباطه في اليمن.

5 - ماليزيا:

كانت لها مشاركة رمزية، لكنها قررت سحبها في أكتوبر 2018، ومبررها الدفاع عن الحرم الشريف بعد أن أوهمها النظام السعودي بأن قوات الأنصار تريد مهاجمة بيت الله الحرام، وعندما انكشف المستور، انسحبت.

6 - البحرين:

كان لها مشاركة عسكرية رمزية ثم انحصر تواجدها في المناطق السعودية الجنوبية، وفقدت العديد من جنودها في هذه الحرب.

7 - الأردن:

اكتفت بالتأييد اللفظي والحيادي العملي، والمراقبة من بعيد.

أوهام القوة وجنون العظمة

تسببت الطفرة النفطية خلال الفترة "2003 - 2014" في خلق فوائض مالية كبيرة بخزائن قارون الرياض ونمرود أبوظبي، بالتوازي مع اكتنازهما ترسانة مهولة من الأسلحة، ما جعلهما يشعران بالقوة الفرعونية، ومعها بدأت أوهام القوة وشهوانية النفوذ والتسلط الإقليمي وجنون العظمة تأخذ مفعولها، وكلٌ منهما يرى أن مفاتيح غرفة أقدار المشرق العربي أصبحت بحوزته، وأنه الأحق بها، وأن لديه من القوة ما يجعله قادراً على إعادة رسم خارطة القوى الإقليمية وخريطة المشرق العربي والقرن الأفريقي بما يتوافق مع

مزاجه، ومزاج رُعاته في تل أبيب والبيت الأسود، وعندما فشلت مساعيهما الانفرادية لإثبات وجودهما، قرّرا تحويل اليمن إلى قاعدة للتعملق الإقليمي، وإفراغ فوائض خزائن قارون ومخازن نمرود المتراكمة من المال والقوة العسكرية في تدميره.

وبالفعل تحول اليمن في 26 مارس 2015 إلى مختبر لهذا السباق الشيطاني، وعلى مدى تسع سنوات "2015 - 2024" من جنون العظمة وعربدة أوهام القوة، أنفق ذلك التحالف الشيطاني بسخاء حاتم الطائي على عدوانه الآثم، ومارس أبشع الجرائم بحق اليمن أرضاً وإنساناً وتاريخاً، وحوّله إلى حقل تجارب لاختبار آخر ما أنتجت مصانع الأسلحة العالمية، وبرعاية كاملة من رعاتهم في "تل أبيب" والبيت الأسود ومواخير لندن.

وبفضل الله وتوفيقه وتسديده تمكّن مجاهدي القوات المسلحة اليمنية واللجان الشعبية من إبطال كيد سحرة هذا التحالف المتهاوي، وإفشال مخططاته، وتبخّر أوهام وجنون عظمة التعملق الإقليمي من البوابة اليمنية، ما اضطر الإمارات لتقليص وجودها في اليمن، في يونيو 2019، خوفاً من ضرب القوات اليمنية التابعة لصنعاء عمقها الاستراتيجي، بعد أن نالت صواريخ الحق اليماني المُسددة إلهياً من موانئها النفطية وبعض مطاراتها، بما يعنيه ذلك من هزّ صورة هذه الدويلة التي تسعى لأن تكون مُلتقى وسوق تجارية عالمية مفتوحة.

كما كان للضربات اليمانية لمناطق حساسة داخل الأراضي السعودية، تأثير كبير في هزّ صورة المهلكة عالمياً، في وقت تسعى فيه للانفتاح بعد قرن من الانغلاق، ومنافسة الإمارات في التحول إلى مركز تجاري عالمي ومقراً للشركات العابرة للقارات والكارتلات الرسمالية الدولية.

وكان للضربات اليمانية التي طالت منشآت شركة "أرامكو" السعودية، تأثير مفصلي في هذا التحول، خصوصاً وأنها تمُثّل عصب إنتاج وتصدير النفط، والعمق الاستراتيجي للأمن القومي السعودي، وأحد أهم أوراق القوة بيد "محمد بن سلمان" لتنفيذ ما يُسمّى برؤيته الاقتصادية لعام 2030، ولذا مثّل وضعها في قائمة بنك الأهداف اليمانية ضربة معلم بامتياز.

خسائر الاحتلال السعودي

لا توجد معلومات دقيقة حول تعداد قواتها البرية المشاركة في التدخل المباشر في اليمن، لكن معظم عملياتها اعتمدت على القصف الجوي والبحري لليمن والتحريك الميداني للقوى المحلية الموالية لها وعلى رأسها القوى التابعة للجنرال "علي محسن الأحمر" و"حزب الإصلاح"، والاستعانة بقوات أميركية لإدارة المعركة وتوجيه بوصلتها والتخطيط لمراحلها وتقديم مختلف أوجه الدعم اللوجستي.

وبالمجمل لم تكن تتوقع أن عاصفتها في الفناء الخلفي لها سترتدّ إلى عمقها، وأنها ستشرب من ذات الكأس، وأن اليمن الضعيف الذي اعتادت على تطويعه في العقود التسعة الماضية، قد شبّ عن الطوق، وصار له لسانٌ ذلق، ويدٌ ضاربة، وقيادة حرة لا ترضَ الضيم والدنيّة والتبعيّة كما اعتاد قادة العقود التالية لثورتيّ 26 سبتمبر 1962 و14 أكتوبر 1963.

هذه التحولات من الأمور التي لم تخطر على بال حُكام السعودية عندما قرروا الانزلاق في الوحل اليمني، ولم يحسبوا حسابها، ولم يُهيئوا أنفسهم لتبعاتها، ما جعلهم يتحملون الوزر الأكبر من خطيئة الحرب وضريبتها، وإن كانوا قد أحرزوا بعض أهدافها فيما يتعلق بتمزيق اليمن وتمرير بعض مشاريعهم القديمة مثل شق قناة تربطهم بالبحر العربي، وكما علمنا فالعمل جارٍ على قدمٍ وساق فيها، وسلخ حضرموت والمهرة عن اليمن، وضمهما لحضيرتها، وهذا الأمر قطعت مراحل كبيرة فيه، لكن ثمن ذلك أرقام فلكية من الخسائر، وتراب اليمن الطاهر تاريخياً لا يقبل الخبائث والنجاسات، وسيلفظها قريباً كما لفظ كل الغزاة والمستعمرين في تاريخه العريض.

ارتداد سهام عاصفة البغي "السعودية - الإماراتية" إلى عمقهما كان له أثره في هزّ صورتهما أمام أسيادهما في "تل أبيب" والبيت الأسود، وهز ثقة شعبيهما بمدى قدرة جيشيهما على حماية أمنهما القومي.

الضربات اليمنية المسددة للعمق السعودي والإماراتي ترتّب عليها قائمة من التداعيات الآنية والمتوسطة والمنظورة، من أهم معالمها:

1 - جعل الأمن القومي للدولتين مُخترقاً بشكلٍ كبير، وهذا يعني إنفاقهما عشرات مليارات الدولارات سنوياً على شراء الأسلحة، لفشلهما في حماية أراضيهما من الضربات اليمنية الدقيقة والنوعية، ناهيك عن فشل حليفهما الأميركي في حمايتهما لوجستياً واستخباراتياً.

2 - ضعف وتراجع معدلات الاستثمارات المحلية والخارجية في الدولتين خوفاً من الضربات اليمنية، بمعنى هروب رأس المال الاستثماري منهما.

3 - استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي بشكل غير مسبوق ورفع الضرائب والأسعار والرسوم.

4 - إصابة الملاءات المالية والحركة التجارية فيهما بالكساد الاقتصادي وإشهار العشرات من الشركات التجارية إفلاسها.

5 - تذمّر القطاعات الصناعية والتجارية المختلفة، خصوصاً وأن من أهم عناصر الاستثمار الاستقرار والأمن، والصواريخ اليمنية بما أحدثته من بلبلة داخلية في كيانيهما زعزعت ثقة الرساميل والكارتلات المالية بإمكانية تثبّت الدولتين هذين العنصرين.

6 - تفكك الأسر الحاكمة، خصوصاً بعد سجن أهم رموز الأسرة الحاكمة السعودية في فندق "الريتز"، وما نتج عنه من تهريب للأموال من داخلها للخارج.

7 - رفع تكلفة الحرب الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ الحروب البشرية، وتعدد بنود الإنفاق، ووجود نفقات لا تظهر في موازنات الدولة، ولو ظهرت لأحدثت بلبلة مجتمعية كبيرة، منها:

أ - الانفاق المهول على استجلاب جنود من دول أخرى مثل السودان وباكستان وغيرهما من دول وشركات دولية متخصصة في تسويق المرتزقة أمثال "بلاك ووتر" وبنات عمها، ناهيك عن المرتزقة اليمنيين من قبائل وقوى سياسية، وهذه النفقات لا يمكن التعرُّف

عليها بدقة، لأنها لا تُدرج في حساب الدولتين، فضلاً عن ضبابية الوضع المالي لهما.

ب - الإنفاق على أُسر قتلاهم وعلاج جرحاهم وهي أيضاً من الأمور التي لا يتم الإعلان عنها ولا تجرؤ مؤسسات المجتمع المدني على المطالبة بالإعلان عن مخصصات هذه البنود وغيرها من بنود فاتورة الحرب.

الخسائر البشرية:

أعلنت السلطات السعودية في مايو 2019، عن مقتل 12 جندياً سعودياً في أسبوعٍ واحد، في المواجهات الحدودية مع القوات اليمنية الموالية لصنعاء.

وتحدثت وسائل الإعلام السعودية في العام 2019 عن مقتل أكثر من 1000 جندي سعودي خلال الفترة "مارس 2015 - يونيو 2018"، ونقلت قناة الجزيرة القطرية في تقرير لها بتاريخ 30 سبتمبر 2019 عن مصادر مناهضة للحرب أن الرقم أكبر من ذلك بكثير.

وكشف المتحدث الرسمي للقوات اليمنية الموالية لصنعاء بتاريخ 21 مارس 2021 عن 10000 قتيل ومصاب من القوات السعودية.

وقدّرت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية في العام 2017 الخسائر البشرية للمملكة في المناطق الجنوبية بنحو 2500 جندي، و60 ضابط صف ومن الرتب العليا، وتدمير نحو 650 دبابة سعودية، ومئات العربات الأخرى.

وترفض الرياض الكشف عن أرقام دقيقة لعدد القتلى في صفوف قواتها منذ بداية عدوانها على اليمن، لكن إحصاءات سعودية رسمية تقول إن عدد قتلى جيشها في مواجهات الحد الجنوبي وصل إلى 3 آلاف، في حين تُقدّر القوات اليمنية الموالية لصنعاء الخسائر البشرية للجيش السعودي بنحو 10840 قتيل وجريح خلال الفترة "مارس 2015 - مارس 2023"، بينهم نحو 4000 قتيل.

وسجل العام 2022 نحو 36 قتيل و45 جريح بين ضابط وجندي.

المغرد السعودي الشهير باسم "مجتهد"، كشف عن تكبد نظام بلاده خلال العام والنصف الأولى من الحرب 3500 قتيل، و6500 جريح، و430 مفقوداً، وهناك من تحدث عن 10 ألف قتيل سعودي حتى العام 2019، ومن أبرز قتلاهم قائد القوات الجوية السعودية.

وإجمالي ضحايا العدو بمختلف تشكيلاتهم وانتماءاتهم الداخلية والخارجية 282879 قتيل ومُصاب بحسب قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي، وتحدث "يحيى سريع" عن قنص 995 ضابط وجندي سعودي، و1237 مرتزق سوداني، و59175 مرتزق محلي .

النظام السعودي يُنفق مليون ريال سعودي لأسرة كُلّ جندي يُقتل في الحرب، بحسب تقرير نشرته قناة "العربية" في العام 2017، ما يعني إنفاق 10,000,000,000 مليار ريال سعودي ، إذا أخذنا بالرواية التي تتحدث عن 10 ألف قتيل سعودي، وهي الأقرب للواقع بالنظر لما شهده الحد الجنوبي للمملكة من مواجهات ضارية.

تكاليف باهظة:

قدّرت مجلة "التايمز" البريطانية تكلفة الحرب بنحو 200 مليون دولار يومياً، و72 مليار دولار سنوياً، و216 مليار دولار في الثلاث السنوات الأولى، وأكدت مصادر أخرى أن المبلغ أكبر بكثير، وتُقدِّر مجلة "فورين بوليسي" الأميركية الانفاق العسكري بنحو 725 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى فقط من العدوان، منها الصفقات العسكرية للمملكة، وقدّر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، في العام 2016 الفاتورة الشهرية للحرب السعودية في اليمن بـ 250 مليون دولار، واصفاً تلك الحرب بـ "الخطيئة الأكبر".

وكالة "بلومبورغ" الأميركية في تقريرها السنوي المنشور عام 2017 تحت عنوان "دليل المتشائم" كشفت عن تجاوز تكاليف الحرب السعودية الشعواء في اليمن 1500 مليار دولار "تريليون و500 مليار دولار" خلال 23 شهراً فقط، ما يعني تجاوز سقف تكاليف حربها خلال التسع السنوات 8 تريليون دولار "8 ألف مليار دولار".

الانفاق العسكري الفلكي اضطر النظام السعودي في العام 2022 لتخفيضه بنسبة 10 % عما كان عليه في العام 2021، وبلغة الأرقام، تم التقليص من 190 مليار ريال سعودي إلى 171 مليار ريال بفارق 19 مليار ريال، هذا التراجع نتيجة طبيعية للخسائر الكبيرة التي تكبدها الاقتصادي السعودي بسبب مغامرته غير المحسوبة في الوحل اليمني.

مجلة "فورين بوليسي" الأميركية في تقريرٍ لها بتاريخ ديسمبر 2016 ذكرت أن الحرب على اليمن كلفت الخزينة السعودية 5.3 مليارات دولار من ميزانية الدفاع خلال العام 2015، وبصورة أدق خلال 9 أشهر، وأكدت أن الرياض بدأت ببيع أصولها في الأسواق الأوربية.

وذكرت تقديرات أعدتها وكالة "رويترز" أن النظام السعودي أنفق 175 مليون دولار شهرياً للتفجيرات في اليمن، و5 مليون دولار إضافية للتوغلات البرية.

هذه النفقات غير المتوقعة أجبرت الرياض على بيع 1.2 مليار دولار من حيازاتها البالغة 9.2 مليارات دولار في الأسهم الأوربية.

وزاد الإنفاق العسكري بنحو 22.6 مليار دولار في العام الأول من حرب اليمن، مقارنة بما كان عليه في العام 2013.

وتشير التقديرات إلى أن النفقات العسكرية تبلغ 83 مليار دولار من الموازنة العامة المقدرة بنحو 261 مليار دولار لعام 2018، أي ثلثها، والعجز نحو 52 مليار دولار.

وبلغت النفقات خلال الفترة 26 مارس - 15 أبريل 2015، بحسب دراسة نشرها موقع "دويتشه فيله" الألماني، في مارس 2017، تحت عنوان "آثار الحرب على اليمن في اقتصاد السعودية"، نحو 30 مليار دولار، شملت تكاليف تشغيل 175 طائرة مقاتلة، وتكلفة وضع 150 ألف جندي سعودي قيد التعبئة العسكرية فقط.

المغرد السعودي الشهير باسم "مجتهد"، كشف في مطلع ديسمبر 2015، أي بعد 9 أشهرٍ من بدء الحرب، عن تكبد خزينة بلاده 187 مليونَ و500 ألف دولار يومياً، على الذخائر، وقطع

غيـار، وإعاشـة وتمويـن أفـراد الجيـش فقط، و50 مليـار دولار تكلفـة إجمالية للحـرب خلال 9 أشـهر غير شـاملة لصفقات الأسـلحة.

وتحدثـت التقديـرات الحكوميـة السـعودية، عـن إنفـاق 130 مليـار دولار حتـى نهايـة أكتوبـر 2016 عـلى الحـرب في اليمـن.

ومـن الأمـور المسـكوت عنهـا تقديمها رشـاوى لعدة دول مـن أجل مشـاركتها عدوانها عـلى اليمن، مـن ذلك:

مليـارا دولار للسـودان، و1,5 مليـار دولار للمغـرب، ومليـارا دولار لباكسـتان، وشراء طائـرات "رافـال" مـن فرنسـا بقيمـة 26 مليـار دولار وتقديمهـا هديـة لمـصر.

النفقات التكنولوجية والتسليحية:

1 - الأقمار الصناعية:

أنفـق تحالـف العاصفـة مليوني دولار لاسـتئجار قمريـن اصطناعيين للأغراض العسـكرية في السـاعة الواحـدة، و48 مليـون دولار تكلفـة تشـغيلهما في اليوم، و1.440 مليار دولار في الشـهر، و157.680 مليار دولار في التسـع السـنوات.

1.8 مليار دولار خسـائر السـتة الأشـهر الأولى من العدوان فقط على نفقات القمرين بحسـب مجلـة "فوريـن بوليسي" الأميركية، و54 مليار دولار تكلفة تشـغيل وتأجـير 2 بارجتان حربيتان و6 فرقاطات مرافقة.

وتكلفـة اسـتخراج وتحليـل البيانـات والصـور التابعة للأقـمار 10 ملايين دولار يوميـاً، و300 مليـون شـهرياً، و3.600 مليـار دولار سـنوياً، و32.400 مليار دولار في التسـع السـنوات.

300 مليـون دولار يوميـاً تكلفـة اسـتئجار بارجتـين حربيتين بحسـب مجلـة "فورين بوليسي" الأميركيـة، تحمـل كل منها عـلى متنها 6 آلاف جندي، و450 طيـارة بطياريها، وصواريخ ومدافع بعيـدة المـدى، وتكلفتهـما حتى مارس 2022 نحـو756 مليار دولار.

2 - طائرة الإنذار المبكر "أواكس":

بلغت تكلفتها 250 ألف دولار في الساعة، و6 مليون دولار في اليوم، و180 مليون في الشهر، و1.080 مليار دولار خلال الستة الأشهر الأولى من الحرب بحسب مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، و2.160 مليار سنوياً، و19.440 مليار دولار في سنوات الجمر التسع.

وكشفت تقارير دولية عن إنفاق الرياض 3 مليار دولار سنوياً على الدرونز والطائرات "الحربية – التجسسية"، ما يقارب 27 مليار دولار خلال سنوات الجمر التسع.

3 - الضربات الجوية:

تحدثت تقديرات دولية عن إنفاق السعودية نحو 175 مليون دولار شهرياً على الضربات الجوية باستخدام 150 طائرة، وتجاوزت خلال خمسة أشهر فقط أكثر من مليار دولار، وتداولت وسائل إعلامية في العام 2021 أن هذا المبلغ يُمثل التكلفة الشهرية للصواريخ المنهمرة على اليمن.

وذكرت تقارير نشرتها وسائل إعلام سعودية منها صحيفة "الرياض"، أن تكلفة الطائرات المشاركة بالحرب نحو 230 مليون دولار شهرياً، تشمل التشغيل والذخائر والصيانة، بواقع 2760000000 دولار سنوياً، 8280000000 دولار خلال الفترة "مارس 2015 - مارس 2018" فقط، وعلى اعتبار أن الهجمات استمرت حتى مارس 2022، تكون التكلفة 19320000000 دولار.

وتكلفة الصيانة وقطع الغيار والكيروسين لكل طائرة في الغارة الواحدة 150 ألف دولار، وفي حال ضربها بعدد الغارات خلال الـ 23 شهراً الأولى من العدوان، والتي بلغت 35 ألف غارة، يكون الناتج 5.250 مليار دولار.

وفي مارس 2017، أعلنت قوات تحالف العاصفة تنفيذ طيرانها أكثر من 90 ألفا طلعة جوية خلال العامين الأولى من العدوان على اليمن، تكاليف تلك الضربات 7 - 9 مليارات

دولار، وتكلفة الطلعة الجوية حينها وفقاً لمقاييس القوات الجوية الأميركية 84 - 104 ألف دولار.

4 - منظومة الدفاع الجوي:

اعتمد النظام السعودي في التصدي للهجمات اليمنية على صواريخ الباتريوت الأميركية.

وتبلغ تكلفة صاروخ الباتريوت 3 ملايين دولار، ويستلزم إسقاط صاروخ باليستي يمني 3 صواريخ باتريوت على الأقل، وهذا يعني دفع النظام السعودي 9 ملايين دولار من أجل صد صاروخ يمني لا تتجاوز تكلفته 5 - 10 ألف دولار.

في أبريل 2018، صرّح المتحدث باسم التحالف "السعودي - الإماراتي" العقيد "تركي المالكي" أن القوة الصاروخية اليمنية أطلقت 119 صاروخا باليستيا على السعودية، وهذا يعني حاجة النظام السعودي إلى 357 صاروخ باتريوت من أجل اعتراضها، بتكلفة 1071000000 دولار.

شن العدوان السعودي في الـ 23 شهراً الأولى 35 ألف غارة على اليمن بمشاركة 150 طائرة، أسقطت 140 ألف صاروخ، بواقع 40 ألف صاروخ صغير، قيمة الواحد 150 ألف دولار، واجمالي قيمتها 6 مليار دولار، و50 ألف صاروخ متوسط 300 ألف دولار، واجمالي قيمتها 15 مليار دولار، و50 صاروخ كبير 500 ألف دولار، وإجمالي قيمتها 25 مليار دولار، واجمالي قيمتها مجتمعة 46 مليار دولار.

وبلغت غارات تحالف العدوان في التسع السنوات بحسب قائد الثورة السيد "عبدالملك الحوثي"، 274302 غارة، تفنن الأعداء فيها بإمطار اليمن بكل أنواع القنابل المحرمة والصواريخ، ولنا تصور تكلفة تلك الذخائر المنهمرة علينا.

قطعاً نحن أمام أرقام فلكية تُقارب ما ألقاه العدو الصهيوني على رؤوس الفلسطينيين في العقود السبعة الماضية.

5 - صفقات الأسلحة:

تحتفظ السعوديّة بالمركَز الثالث عالمياً في حجم الإنفاق العسكري بحسب معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام "سيبري"، بعد أميركا والصين، وضاعفت بعد حرب العاصفة صفقات شراء الأسلحة أربع أضعاف ما كانت عليه في السنوات الخمس السابقة للحرب "2010 - 2014".

شركة "آي إتش إس" للأبحاث والتحليلات الاقتصادية، أكدت في تقرير لها أن السعودية بعد إطلاق حربها الظالمة على اليمن أصبحت المستورد الأول للأسلحة على مستوى العالم خلال العام 2015، وبلغت قيمة صفقاتها في ذات العام 65 مليار دولار.

وفي العام 2016، وقعت صفقة بقيمة 15 مليار دولار، لشراء 500 مدرّعة تُعد الأقوى في العالم، وأخرى مع ألمانيا بقيمة 1.60 مليار يورو، لشراء 48 زورقاً حربياً، ورابعة مع واشنطن ضمت شقين الأول بقيمة 1.15 مليار دولار لشراء 153 دبابة ومئات من المدافع الرشاشة وعربات مصفحة ومعدّات عسكرية أخرى والثاني بقيمة 3.51 مليار دولار لشراء مروحيات الشحن "سي إتش إف شينوك" والمعدات المرتبطة بها، وخامسة مع إسبانيا بقيمة ملياري يورو لشراء 5 فرقاطات، وإجمالي ما تم انفاقه في هذا العام على شراء الأسلحة 19.66 مليار دولار و3.60 مليار يورو.

وفي العام 2017، وقع النظام السعودي مع الصين صفقة بقيمة 600 مليون دولار لشراء طائرات بدون طيار بحسب وكالة "شينخوا" الصينية، وأخرى مع أميركا من شقين الأول بقيمة 300 مليون دولار لشراء تكنولوجيا صواريخ موجّهة فائقة الدقة، والثاني بقيمة 3.3 مليار دولار لشراء مروحيات أباتشي مُعاد تصنيعها.

كما اشترى طائرات من فرنسا بقيمة 36 مليار دولار.

تقديرات "فورين بوليسي"، تحدثت عن تكبد الخزينة السعودية 725 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى فقط من حربها الظالمة على اليمن على الصفقات العسكرية.

وارتفعت واردات الأسلحة السعودية بنسبة 27 % ما بين "2012 - 2016"، و"2017 ـ 2021" بحسب معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام، وسجّلت 11 - 12 % من إجمالي حصّة واردات الأسلحة العالمية، واحتلت المرتبة الثانية عالمياً بعد الهند في استيراد الأسلحة.

وفي النصف الثاني للعام 2017 تحدثت تقارير غربية عن تعدي سقف صفقات الأسلحة مع أميركا 150 مليار دولار، مُضافاً لها مصاريف تدريب وصيانة وقطع غيار لمدة خمس سنوات.

وزاد لهثاً على الأسلحة بصورة لافتة بعد تمكُّن القوات اليمنية واللجان الشعبية من تدمير 300 دبابة سعودية خلال الستة الأشهر الأولى من المواجهات العسكرية.

أكثر من نصف المبيعات الأميركية من الأسلحة في منطقة المشرق العربي، استحوذ النظام السعودي على 22 % منها خلال الفترة "2015 - 2019"، ما يجعل المهلكة السوق الأكثر أهمية لأميركا.

وأبرم النظام السعودي 20 عقداً مع أميركا خلال ولاية "جو بايدن" فقط، وشكّلت صفقات السلاح السعودية مع أميركا 74 % من الإنفاق التسليحي لها، إضافةً إلى بريطانيا وفرنسا اللتين شكلتا 16 % من المشتريات، وفقاً لتحقيق استقصائي أميركي.

تقديرات بيانات البنك الدولي تحدثت في العام 2018 عن إنفاق النظام السعودي ما نسبته من الناتج المحلي 5.6 %، على التسليح ليس لمواجهة الصهاينة في فلسطين المحتلة بل لتدمير اليمن، وبلغ الناتج المحلي السعودي لذات العام 782 مليار دولار، وبالتالي فقيمة الإنفاق على الدفاع 68.8 مليار دولار سنوياً، و5.7 مليار دولار شهرياً، و191 مليون دولار يومياً، وارتفع سقفه بحسب تقديرات العام 2021 إلى 80 مليار دولار.

امتصاص القوات اليمنية صدمة العدوان، والتحول من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، وتجاوز ذلك مسرح العملية في اليمن إلى الداخل السعودي، وإشعال مناطق جنوب المملكة، ألقى بظلاله على موازنة التسلح السعودية، وجعلها الزبون الأول في أسواق الأسلحة العالمية،

أملاً في الحصول على ما يُساعدها في حماية أراضيها من الضربات الحيدرية اليمنية، وعقدت صفقات كبيرة مع العديد من الدول الغربية لشراء الأسلحة منها صفقة بقيمة 100 مليار دولار بحسب إحصاءات العام 2017 مع واشنطن، وسط توقعات لتجاوزها عتبة الـ 350 مليار دولار خلال عشر سنوات "2017 - 2027"، كما عقد النظام السعودي صفقات لشراء أسلحة وذخائر مع فرنسا وألمانيا والصين وروسيا بلغت قيمتها أكثر من 82 مليار دولار.

وبلغت قيمة النفقات العسكرية في ميزانية وزارة الدفاع السعودية للعام 2023 نحو 69 مليار دولار، أي أكثر من الإنفاق العسكري لجميع الدول العربية مجتمعة، لكنها بالرغم من ذلك فشلت في تحقيق انتصار عسكري في اليمن، بحسب صحيفة "جيوبوليتيك فيوتشر" الأميركية، موضحة بأن الحكومة السعودية طلبت "منذ عام 2015، الدعم العسكري واللوجستي من أميركا مراراً وتكراراً، وأثار ذلك تساؤلات حول جدوى تزويدها بأسلحة إضافية، على الرغم من المعدات الكثيرة والهائلة التي تملكها بالفعل".

ورغم هذه الترسانة المهولة فقدت القوات السعودية "بعد 4 سنوات من بدء الحرب على اليمن، السيطرة الكاملة على الوضع العسكري، وسيطر الجيش اليمني على أكثر من 20 موقعاً داخل المملكة، وكان من الممكن أن يصلوا إلى مدينة نجران، وخضعت عشرات القرى والمواقع في منطقتي عسير وجيزان لسيطرة القوات اليمنية" ما عكس فشلا عسكرياً ذريعاً للقوات السعودية.

إذن "هناك الكثير من التساؤلات حول العقيدة العسكرية السعودية، بالنظر إلى أنها أنفقت مئات المليارات من الدولارات على الأسلحة فقط، لينتهي بها الأمر بالاعتماد على القوات الأجنبية لحماية نفسها" بحسب صحيفة "جيوبوليتيك فيوتشر" الأميركية، واللافت أن جيش الكبسة السعودية يركز على شراء الأسلحة، ودفع الرواتب، وبناء البنية التحتية فقط، لكنه لا يُولي اهتماماً كبيراً لتدريب قواته، والتي أظهرت فشلاً ذريعاً في استخدام التقنيات العسكرية الحديثة، وتشغيل المعدات عالية التقنية أمام القوات اليمنية.

الخسائر الميدانية والتقنية:

نشر موقع "دويتشه فيله" الألماني، في مارس 2017، دراسة بحثية مطولة بعنوان "آثار الحرب على اليمن في اقتصاد السعوديّة"، اعتبرت فيه صحف أميركية بارزة أن "اليمن فيتنام السعوديّة"، وأكدت صحيفة "واشنطن بوست"، أن القوات اليمنية التابعة لصنعاء حققت إنجازات وانتصارات ميدانية غير مُتوقّعة في معاركها الدائرة مع القوات السعوديّة في العُمق السعوديّ، ودمرت بحسب تقديرات استخباراتية أميركية 98 موقعاً عسكرياً في نجران وجيزان وعسير وظهران الجنوب وخميس مشيط بصورة كلية، واقتحمت 76 موقعاً عسكرياً وسيطرة عليها وفجرتها بالألغام الأرضية، منها منطقتي القيادة والسيطرة في نجران وعسير وخميس مشيط، وقصور الإمارة في نجران وظهران وجيزان، ومقر العمليات للجيش السعوديّ في الخوبة والطوال وأبو عريش والحرث والربوعة، ومقر قيادة القوات الجوية بقاعدة خميس مشيط الجوية، ما تسبب في مقتل قائد القوات الجوية السعودية، وتدمير منصّات صواريخ الدفاع الجوي السعودي، وقتلت أكثر من 36 طياراً و39 ضابطاً سعودياً.

وأكدت تعمُّد النظام السعودي إخفاء كُلّ تلك الحقائق؛ خوفاً من السخط الشعبي.

المغرد السعودي الشهير باسم "مجتهد"، كشف عن تدمير وإعطاب القوات اليمنية الحرة خلال العام والنصف الأولى من الحرب، 1200 دبابة ومدرعة، و4 طائرات أباتشي، وطائرة F16، و3 زوارق بحرية، وإصابة زورقين.

تعاظم خسائر المملكة في الحدود الجنوبية للسعودية واحدة من متغيرات الحرب التي لم يحسب النظام السعودي حسابها.

هجمات القوات اليمنية في عسير وجيزان ونجران، سجلت وتيرتها 20 - 500 قذيفة يومياً، حتى ديسمبر 2017.

من نتائج ذلك:

1 - توقف عمل معظم الشركات الصناعية والتجارية في المنطقة الجنوبية، وإغلاق جميع

المطارات المدنية في جيزان، وعسير، ونجران منذ يوليو 2015.

2 - إخلاء نحو 10 قرى، ونقل أكثر من 7000 شخص من المناطق الحدودية، وإغلاق أكثر من 500 مدرسة، بما يعنيه ذلك من خسائر كبيرة.

3 - تدمير 650 دبابة بمناطق نجران وجيزان وعسير ومئات العربات الأخرى، وتدمير 18 طائرة وطوافة.

وتحدث الإعلام السعودي عن سقوط أكثر من 54605 مقذوفاً يمنياً على مناطق جنوب المملكة خلال الفترة "يوليو 2015 - مارس 2017".

من أهم المناطق المستهدفة:

1 - قاعدة الملك خالد الجوية.

2 - مطار جدة الدولي.

3 - شركة "أرامكو" النفطية في جدة والرياض وجيزان ونجران وميناء رأس التنورة.

واستهدفت القوات اليمنية 62 منشأة عسكرية وحيوية سعودية وإماراتية بحسب إحصائيات العام 2021، ودمرت 8478 - 14527 آلية عسكرية توزعت بين مدرعة ودبابة وناقلة جند وعربة وجرافة وسلاحاً متنوعاً بحسب إحصائيات العام 2021.

موقع "راصد اليمن" المقرب من صنعاء في تقرير بتاريخ سبتمبر 2019 تحدث عن تدمير القوات اليمنية واللجان الشعبية أكثر من 170 دبابة في مناطق جيزان ونجران وعسير و32 دبابة و30 مدرعة وأكثر من 100 آلية مختلفة، وطائرتي أف 16 اعترفت السعودية بواحدة منها، وادعت أن الأخرى سقطت نتيجة خلل فني، وسقاط 3 مروحيات حربية من نوع أباتشي في المناطق الحدودية و3 طائرات استطلاع.

في العام 2021 وحده، بلغ عدد الطائرات المُسيّرة التي أسقطتها الدفاعات الجوية اليمنية 20 مسيّرة، تنوعت بين أميركيةٍ وصينيةٍ وتُركيةٍ، من بينها:

- 11 طائرة "Scan Eagle" أميركية الصنع، تكلفة الواحدة 3 ملايين دولار.
- طائرة "mq9 ريبر" أميركية الصُنع، تتمتع بمواصفاتٍ تكنولوجيةٍ عاليةٍ، تكلفتها تتجاوز 11 مليون دولار.
- 4 طائرات من طراز "CH4" صينية الصُنع، تكلفة الواحدة مليون دولار.
- طائرتان من طراز "WlNG LOoNG" صينية الصُنع، تكلفة الواحدة مليون دولار.
- طائرتان من طراز "KARAYEL" تركية الصُنع.

التداعيات الاقتصادية:

1 - اتساع فجوة الأزمة التمويلية:

تمثلت في زيادة الدَين العام نتيجة النفقات العسكرية الهائلة، وقفز مؤشره بحسب بيانات وزارة المالية السعودية بطريقة تصاعدية خلال الأعوام الأخيرة من العدوان على اليمن.

وبلغت الديون المباشرة القائمة على الحكومة السعودية في أواخر العام 2015، نحو 37.9 مليار دولار، وارتفعت في العام 2017 إلى 91 مليار دولار، مُضافاً لها صكوك محلية طرحها النظام السعودي في سبتمبر - أكتوبر 2017، بقيمة 9.9 مليار دولار، وسندات دولية بقيمة 12.5 مليار دولار، ليقفز بذلك حجم الدين السعودي إلى 113.4 مليار دولار.

ووصل في العام 2018 إلى 149.3 مليار دولار، وفي نهاية العام 2021 نحو 250.1 مليار دولار، بفارق 212.2 مليار دولار في الفترة "2015 - 2021".

وهي زيادة مُرعبة في مستويات الدين العام في دولة تستحوذ على المرتبة الأولى في إنتاج النفط وتصديره على مستوى المشرق العربي، كان من المفترض أن تعيش رفاه اجتماعي وطفرة مالية غير متوفرة لغيرها من الدول الغنية، لكن غلطة الشاطر لا تُغتفر.

2 - تراجع الاحتياطات الأجنبية:

استنزفت الحرب الخزينة السعودية بصورة كبيرة، كما استنزفت احتياطاتها من العملة الأجنبية بصورة غير مسبوقة، وتحدثت التقارير السعودية عن انخفاض الاحتياطات الأجنبية في العام الأول للعدوان على اليمن، من 737 مليار دولار في يوليو 2014، إلى 623 مليار دولار في يوليو 2015، بفارق 114 مليار دولار في أقل من 12 شهراً، وفي العام 2016 إلى 502 مليار دولار، ووصل في يوليو 2017 إلى 487 مليار دولار.

وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي في نهاية أغسطس 2017 لتكون دون حاجز الـ 500 مليار دولار.

واعتمد النظام السعودي على الاقتراض في خطوة نادرة، والعمل على زيادة إيراداته من خلال رفع الضرائب وفرض رسوم جديدة على الأهالي والمقيمين، وزيادة تعرفة عدد من الخدمات العامة، ورفع الأسعار، وخفض الدعم الموجَّه فيما يتعلق بالمشتقات النفطية والخدمات الأساسية، مما أدى إلى متغيرات غير مسبوقة في الحالة الاجتماعية التي ارتبطت أيضا بتحولات دينية وسياسية قادها ولي العهد.

واضطرت السعودية في السنوات الأخيرة للسحب من أصولها الخارجية لتغطية نفقات حربها على اليمن، ما تسبب في تراجع قيمة الأصول الخارجية من 732.3 مليار دولار في العام 2014 إلى 616.3 مليار دولار في العام 2015، و535.7 مليار دولار في العام 2016، و496.5 مليار دولار في العام 2017 على التوالي، بمعدل تراجع سنوي نسبته 12.1 %.

3 - هروب الاستثمارات الخارجية:

غياب الاستقرار الأمني والاقتصادي بسبب الصواريخ الحيدرية والطائرات المسيّرة العلوية اليمنية وفاتورة الحرب الفلكية، خلقت بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية في السعودية والإمارات على حدٍ سواء

مجلة "فوربس"، في تقريرٍ لها آواخر العام 2021 بعنوان "الاستثمارات الأجنبية في السعودية تهوي إلى الأرض"، تحدثت عن تراجع الاستثمارات الداخلية بصورة قياسية بعد أن وصلت إلى مستوى مرتفع جديد في وقت سابق من ذات العام.

وأظهرت أرقام البنك المركزي السعودي "سما"، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة خلال الربع الثالث من العام 2021، بلغ 1.75 مليار دولار، بعد أن كان خلال الربع الثاني من نفس العام "أبريل - يونيو"، 13.8 مليار دولار، مُسجلاً تراجعاً حاداً بواقع 12.050 مليار دولار.

وانهارت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والوافد إلى السعودية في العام 2017، ورغم تمكُن النظام السعودي من تعويض بعض الخسائر، لكنها ليست قريبة من المستوى المطلوب لإنجاح المشاريع الكبرى، مثل مدينة "نيوم" المستقبلية التي تبلغ تكلفتها 500 مليار دولار، وبدأت العديد من التقارير الدولية تتحدث عن تبخّر أحلام هذا المشروع العملاق، بالتوازي مع تباطئ العمل في ما يُسمّى برؤية محمد بن سلمان الاقتصادية للعام 2030.

4 - إفلاس الشركات المحلية:

كشفت لجنة الإفلاس السعودية في مستهل العام 2020 عن تقديم العشرات من الشركات التجارية في بلادها طلبات إلى المحاكم التجارية لإشهار إفلاسها، وتجاوز عدد قضايا الإفلاس المرفوعة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الهجري 1441، نحو 500 قضية، بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت السوق السعودي، وهبوط قيمة الصادرات النفطية، بنسبة 4 %، إلى 104.5 مليار دولار.

على صعيد تراجع أرباح الشركات وتكبدها خسائر كبيرة بسبب الضربات اليمنية سجلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" تراجُعاً كبيراً في أرباحها خلال الربع الثاني من العام 2019، بنسبة 68.3 % على أساس سنوي، من 1.79 مليار دولار في العام 2018 إلى 566

مليون دولار في العام 2019، وتراجعت أرباح شركة "أرامكو" بنسبة 12 % في النصف الأول من السنة المالية 2019، وخسرت ربع قيمتها بحسب تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية بتاريخ 14 أكتوبر 2019، أي 500 مليار دولار، تضمنت خيارات التأمين، وتغطية ضد الحروب أو الحروب الأهلية، نتيجة استهداف القوات اليمنية لبعض مقراتها في "بقيق" و"خريص" في 14 سبتمبر 2019، ما اضطرها لدفع ملياري ريال سعودي لترميم الأضرار بحسب وكالة "رويترز"، ناهيك عن التسبب في إيقاف نصف الانتاج النفطي للمملكة حينها.

وشهد العام 2018 تسجيل 50 شركة سعودية مُدرجة بالبورصة خسائر، و62 شركة تراجع في الأرباح بحسب صحيفة "الاقتصادية" السعودية.

خسائر الاحتلال الإماراتي

اندفعت إلى الحرب منذ يومها الأول بصورة جنونية وانخرطت في المواجهات البرية على عكس السعودية رغم بُعدها الجغرافي عن اليمن، أملاً في بسط نفوذها على السواحل والجزر اليمنية وتحويلها إلى قواعد عسكرية للتغول والتسيُّد منها في المنطقة، والعجيب أن أرضها تعجّ بالقواعد الغربية، فكيف لمن يرزح تحت رحمة الغرب أن يتعملق في محيطه الإقليمي!.

ووضعت هذه الدويلة اليمن في الترتيب الثاني على قائمة مُهددات أمنها القومي في العام 2010، وحاولت في العام التالي وما تلاه التوغل في اليمن مستغلة ما عُرف حينها بثورات الربيع العربي، ثم أتت "عاصفة الحزم" العبرية فاتحة لها أبواب السعد في اليمن، مُلقية بكل ثقلها لتثبيت أقدامها في هذه الأرض الطاهرة، فعاثت فيها فسادا.

امتصاص القوات اليمنية الحرة التابعة لصنعاء صدمة الحرب الشعواء وتحولها في فترة قياسية من مرحلة الدفاع والاستيعاب إلى مرحة الهجوم والمباغتة، جعل دويلة الإمارات تُسارع الخُطى لتثبيت أقدامها وضمان مصالحها ووجودها وأجندتها في البيدر اليمني،

والتحول السريع إلى إستراتيجية الإدارة غير المباشرة لذلك التواجد الاستعماري من خلال وكلائها بعد تمكنها من إنشاء خلية عنكبوتية من الموالي المحليين بنفَس مناطقي يسمح لها حرية التحكم بهم مدة طويلة من خلال سياسة "فرّق تسد"، وبقاء مفاعيلها الاستعمارية في حال قررت الرحيل من البيدر اليمني.

شارك الاحتلال الإماراتي بأكثر من 15 ألف جندي من القوات البرية وحرس الرئاسة والعمليات الخاصة، وأكثر من 50 قطعة بحرية مختلفة، وأكثر من 3000 بحَّار مُقاتل، وهذه القوات تمُثل أكثر من ثلث قوات هذه الدويلة، ويبلغ عدد جنود جيشها 64 ألفاً حسب "غلوبال فير بور"، وجرى تبديل تلك القوات كل نصف عام، ما يعني بقاء نحو 5000 جندي متمركزين في اليمن.

كما جنّدت دويلة الإمارات قائمة طويلة من المرتزقة منهم 1800 مرتزق من أميركا اللاتينية، و5000 - 20000 من السودان، و400 من أرتيريا، وعشرات المرتزقة المسؤولين عن الاغتيالات حسب ما أفادت تحقيقات أميركية، ناهيك عن مرتزقة من كولومبيا وبنما وسلفادور وتشيلي، وهؤلاء يتبعون هيكلياً قوة حرس الرئاسة الإماراتية، ويمُثّلون عمودها الفقري.

وذكرت دورية "إنتليجينس" الاستخباراتية في 14 يونيو 2018، أن "الإمارات استأجرت ضُباطاً أميركيين سابقين حاربوا في العراق وأفغانستان لتحسين أداء قواتها في اليمن، ما يعني نفقات إضافية تُضم إلى خسائرها هناك".

صحيح أن الإمارات نجحت في انتزاع الجزء الأكبر من الكعكة اليمنية، لكن هذا الهوَر يحمل في طياته لغم الانفجار في العلاقة الوردية مع الحليف السعودي، الذي لن يحتمل المزيد من التغوّل الإماراتي في البيدر اليمني على حسابه، وقادم الأشهر والسنوات يحمل الكثير من المفاجآت، وملفات الصراع بينهما في الساحة اليمنية كثيرة، وكلها قابلة للانفجار في أية لحظة.

الخسائر البشرية:

مقتل أكثر 108 جندي إماراتي بحسب مركز الإمارات للدراسات والإعلام "إيماسك" في تقرير له بتاريخ 14 فبراير 2020.

وتحدث تقرير للناطق الرسمي للقوات اليمنية العميد "يحيى سريع" بتاريخ 21 مارس 2021 عن 1240 قتيل ومصاب من القوات الإماراتية، و8634 قتيل ومُصاب من مرتزقة السودان، وفي أرقام مارس 2023 ارتفعت الحصيلة إلى 1251 قتيل ومُصاب إماراتي بينهم ضباط برُتب عسكرية عالية، ومن المرتزقة السودانيين 9545 قتيل ومُصاب، منهم 4456 قتيل .

وسجّل العام 2022 نحو 40 قتيل و65 مصاب.

ولا توجد تقديرات للضحايا البشرية في صفوف مرتزقة الشركات الأمنية، لأن هذه الشركات لا يتم الكشف عن ضحاياها، ولهذا كثيراً ما يتم الاستعانة بهم، لأن هذا يخفف عن الدول المستعمرة ردة الفعل المحلية على فاتورة مغامراتها الخارجية بشقيها البشري والمادي.

الخسائر المادية:

تنوّعت بين نفقات حربية ونفقات تسليحية ونفقات تشغيلية وآثار اقتصادية ارتدادية محلية، ناهيك عن النفقات التي تُقدمها الدولة المعتدية لعوائل قتلاها ومُصابيها وقتلى المرتزقة المتعاونين معها بمختلف مسمياتهم وجهاتهم ونفقات علاج جرحاهم، ونفقات التغذية والوقود والصيانة لآلياتها وتسليح الميليشيات الموالية لها .. إلخ.

الغارات الجوية:

شاركت نحو 30 مقاتلة بحسب إحصاءات العام 2018، ناهيك عن تدخّل عدة بوارج إماراتية في الشواطئ الغربية لليمن.

وشنّ الطيران الحربي للعدوّ الإماراتي أكثر من 130 ألف طلعة جوية، وأكثر من 500 ألف ساعة طيران على أرض العمليات، وأكثر من 1000 رحلة بحرية، جرى خلالها نقل ملايين الأطنان من الأسلحة والذخائر والمعدات وغيرها.

متوسط تكلفة الطلعة الجوية قرابة 90 ألف دولار حسب تقرير مؤسسة "جاينز" للأبحاث المتخصصة بالشؤون العسكرية ما يعني 11.7 مليار دولار نفقات الطلعات الجوية حتى نهاية العام 2019، وهو رقم مُقارب إذا ما حسبنا عدد الساعات مع فرضية أن تكلفة ساعة الطيران الحربي في المتوسط تصل إلى 23 ألف دولار أي 11.5 مليار دولار.

ولم تُحسب معها عدد القذائف إذ تُكلِّف القنبلة الواحدة أكثر من 45 ألف دولار.

ولا يوجد تفصيل عن حجم ونوع الآليات والأسلحة والذخيرة التي وصلت إلى اليمن خلال الفترة "2015 - 2020"، والآليات التي انتهت خلال الحرب، ومن المؤكد أن تكلفة تلك الآليات والدبابات والمعدات عشرات المليارات من الدولارات علاوة على الأسلحة.

جنود الاحتلال:

يتقاضى الجنود 10000 دولار شهرياً، 700 - 3000 دولار رواتب، و1000 - 2000 دولار مصاريف أسبوعية، والبقية تغذية ونفقات تشغيلية.

إجمالي النفقات الشهرية للجنود الإماراتيين 150 مليون دولار، والسنوية مليار و800 مليون دولار، وخلال سنوات الجمر التسع 16 مليار و200 مليون دولار.

المرتزقة الأجانب:

تتقاضى الشركات الأمنية التي شاركت قوات الاحتلال الإماراتي في العدوان على اليمن 1.5 مليون دولار شهرياً عن كل مرتزق، ناهيك عن المصاريف التشغيلية والمكافآت، ما يعني 18 مليون دولار في العام، و162 مليون دولار في السنوات التسع.

المرتزقة اليمنيين:

جنّد الاحتلال الإماراتي أكثر من 200 ألف مرتزق يمني في جنوب اليمن ومناطق الساحل الغربي، إلى جانب تدريبهم وتسليحهم والإنفاق عليهم.

وتتحدث التقارير الإماراتية عن إنفاق 1500 دولار شهرياً على المرتزقة اليمنيين شاملة المرتبات 400 - 3000 دولار، والنفقات التشغيلية من غذاء وملابس ووقود وخلافه، واجمالي الإنفاق 300 مليون دولار شهرياً، و3 مليار و600 مليون دولار سنوياً، و32 مليار و400 مليون دولار خلال سنوات الجمر التسع.

وسائل الإعلام:

أنشأ الاحتلال الإماراتي العشرات من المواقع الإخبارية والقنوات الداعمة لرؤيته وأجندته في اليمن، وأنفق على ذلك عشرات الملايين من الدولارات، ناهيك عن شراء ولاء القبائل والقوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وما استدعاه ذلك من أموال طائلة.

المساعدات كغطاء لتمرير الأجندات:

قدّم الاحتلال الإماراتي خلال الفترة "2015 - مطلع 2019" نحو 5.59 مليار دولار مساعدات، كان الغرض منها بحسب التقارير المحلية شراء وكسب ولاء اليمنيين وغطاءً للحصول على المعلومات الاستخبارية عن المناوئين.

ويعتبر "الهلال الأحمر" الإماراتي الغطاء الرسمي لجهاز المخابرات الإماراتي، وكذا الحال بالنسبة لمركز الملك سلمان للإغاثة، لذا اكتفينا في هذا الملف بإيراد بعضاً من إنفاق الهلال الإماراتي، ومن الطبيعي أن تكون نفقات مركز سلمان أضعاف مضاعفة، وأهدافها الاستخباراتية لم تعد خافية على أحد.

التسليح العسكري:

تقديرات بيانات البنك الدولي تحدثت في العام 2018 عن إنفاق الاحتلال الإماراتي 8.8 % من الناتج المحلي على التسليح، وبلغ الناتج المحلي لذات العام في 414 مليار دولار، وبالتالي فقيمة الإنفاق على الدفاع 23 مليار دولار سنوياً، بواقع 2 مليار دولار شهرياً، و64 مليون دولار يومياً.

نفقات الحرب:

تنوعت النفقات الحربية وتعددت أبوابها شاملة الأجور المرتفعة المدفوعة للمرتزقة مُتعددي الجنسيات، وتدريب وتسليح المرتزقة اليمنيين، والطلعات الجوية المكثفة، ومنصات الدفاعات الصاروخية "باتريوت"، والتسليح، ما جعل كُلفة الحرب في اليمن مرتفعة للغاية، وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد الإماراتي.

المتوسط الشهري لإنفاق الاحتلال على تدخّله العسكري في اليمن بحسب تقرير لموقع العربي الجديد بتاريخ 14 يونيو 2018، نحو 1.3 مليار دولار، ومتوسط الإنفاق السنوي 16 مليار دولار.

وبلغت خسائرها خلال الفترة "2016 - 2018" نحو 48 مليار دولار، و144 مليار في سنوات الجمر التسع.

هذه الإنفاقات المهولة على التدخل العسكري في اليمن بحسب مركز الإمارات للدراسات والإعلام لا تمرّ عبر مجلس الحكم الاتحادي الإماراتي، ولا يتم ذكرها في ميزانية الدولة، وكان لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الإماراتي تمثلت في رفع الضرائب والرسوم على الخدمات المقدمة للإماراتيين والمُقيمين، وتراجع الاستثمارات الخارجية، وارتفاع التكاليف المعيشية.

كما تسبب لجوء الإمارات إلى الصندوق السيادي للدولة لتغطية نفقاتها في اليمن، وسدّ عجز الموازنة في تراجع أصول الصندوق 30 مليار دولار نهاية العام 2015، وخفض حيازتها من سندات الخزانة الأميركية من 200 مليار دولار إلى 66 مليار دولار منتصف العام 2017.

ومـن الأسـباب التـي أدت إلى ارتفاع فاتـورة التدخل الإماراتي في اليمن التدخل البري الواسـع، وعـدم وجود تقديرات واضحة لحـدود التدخل.

تقريـر سري للهـلال الأحمـر الإماراتي تحـدث عن إنفاق بلاده خلال الفـترة "2016 - 2018"، أكـثر مـن ملياري دولار على مشـاركتها في العـدوان على اليمن.

توزعت النفقات الحربية الإماراتية، بحسب الوثائق: على النحو التالي:

1 - إنشاء تشكيلات عسكرية ميليشياوية مناطقية موالية.

2 - شراء مُعدات وآليات أمنية.

3 - إنشاء معسكرات ومُعتقلات.

4 - دفـع مبالـغ ماليـة طائلة لمسـؤولين أمنيين ورشـاوى لمنظـمات دولية من بينهـا منظمة العفو الدولية.

5 - إنشـاء وتمويـل وسـائل إعلاميـة واسـتقطاب صحفيـين وكُتّـاب لتحسـين صـورة الإمـارات ومهاجمـة مناهـضي دورهـا في اليمـن.

6 - الإنفـاق عـلى تدفـق السـلاح الحديـث والنوعـي، والذخائـر، للمرتزقـة المحليـين، وصيانـة المعـدات العسـكرية وإمدادهـا بالوقـود.

وهـذا يرفـع الخسـائر الحربيـة إلى سـقف التريليونـات مـن الـدولارات في سـنوات العـدوان التسـع، خصوصـاً وأن هـذه المشـاركة هـي الأولى للإمـارات والاختبـار الأول لقواتهـا، والثانية بعد مشـاركة متواضعـة لهـا مـع الاحتـلال الأمـيركي في العـدوان عـلى أفغانسـتان.

التداعيات الارتدادية:

تحـوّل القـوات اليمنية الحرة الموالـية لصنعاء إلى الهجوم والمباغتة، واسـتهدافها مناطق حيوية في الداخـل الإمـاراتي الـذي يعمـل جاهـداً في العقديـن الأخـيرة لتحويـل هـذه الدويلـة لمنطقة

تجارية عالمية حرة، خلق حالة من عدم الثقة في أوساط المستثمرين، وألحق بهذه الدويلة خسائر اقتصادية، أبرز مُدخلاتها انخفاض وتراجع الأنشطة في أسواقها.

ومعلومٌ أن دويلة الإمارات مجرد بيت من زجاج، وهذا البيت بإجماع كل المحللين ليس بوسعه تحمّل أي خضّات أمنية أو ضربات عسكرية، لأن اقتصادها لا يقوم على أسس إنتاجية داخلية بل هي مجرد وعاء للاستثمارات المتعددة العابرة للقارات.

وذكرت وكالة "بلومبيرغ" للأنباء عن تراجع مؤشر سوق دبي المالي، في أول هجوم يمني على هذه الدويلة، إلى 3163.31 نقطة ما نسبته 1.45 %، وانخفض مؤشر أبو ظبي في مستهل التعاملات إلى 8698 نقطة ما نسبته 0.8 %، ونزول سهم بنك أبو ظبي الأول، أكبر بنوك البلاد، بأكثر من 1 %، وهبوط سوق دبي للاستثمار بنسبة 1.39 %، ولنا تصور الزلزال الاقتصادي الذي أحدثته الصواريخ والمسيّرات اليمنية في هذه الدويلة الزجاجية.

حصاد القوات المسلحة اليمنية

كشفت القوات المسلحة اليمنية بمختلف تشكيلاتها على لسان ناطقها الرسمي العميد المجاهد "يحيى سريع" ولسان قائد الثورة السيد "عبدالملك الحوثي" في السنوات الأخيرة عن أرقام صادمة لخسائر قوى العدوان في سنوات الجمر التسع، رغم بساطة وتواضع الإمكانيات التي يملكها أحرار اليمن وحداثة قوات العدو.

العمليات العسكرية:

13229 عملية عسكرية، منها 6702 عملية هجومية، و6527 عملية تصدّي وإفشال محاولات هجومية وزحوفات للعدو، حتى مارس 2023، و12366 عملية حتى مارس 2021، منها 1080 عملية تصدّي وإجبار على المغادرة، وإفشال أكثر من 6192 محاولة هجومية للعدو و6174 عملية تصدّي وإفشال محاولات هجومية.

القوة الصاروخية:

نفذت 1828 عملية، منها 1237 عملية استهدفت تجمعات العدو وتحشيداته ومعسكراته ومقراته داخل الأراضي اليمنية، و589 عملية استهدفت العدو خارج الجغرافية اليمنية، منها عمليات استهدفت عمقيّ العدو السعودي والإماراتي، حتى مارس 2023، و1348 عملية إطلاق صواريخ باليستية حتى مارس 2021، منها 499 صاروخاً طالت مُنشآت عسكرية وحيوية سعودية وإماراتية، و849 صاروخاً استهدف تجمعات ومُنشآت ومقار ومراكز العدو ومرتزقته داخل الأراضي اليمنية.

الجو المسير:

تجاوزت عملياتها 12009، منها 3264 عملية هجومية، و8745 عملية استطلاعية، منها 997 عملية خارج الحدود، حتى مارس 2023، و12623 عملية حتى مارس 2021 منها 1150 عملية هجومية، و11473 عملية استطلاعية.

العمليات الهجومية حتى مارس 2023 توزعت بواقع 2267 عملية داخلية و997 عملية خارجية، وبلغت الأهداف الخارجية حتى مارس 2021 نحو 572 عملية، والداخلية 587 عملية .

الدفاع الجوي:

سجل أكثر من 4585 عملية، منها 2022 عملية إسقاط وإصابة، و2565 عملية تصدي حتى مارس 2023، و1534 عملية حتى مارس 2021 تنوعت بين إسقاط طائرات وإجبار على المغادرة، منها 454 عملية إسقاط طائرات مروحية ومقاتلة واستطلاعية وتجسسية، و1080 عملية تصدي وإجبار على المغادرة.

القوات البحرية والدفاع الساحلي:

نفذت 38 عملية نوعية أبرزها: استهداف فرقاطتيّ "المدينة" و"الدمام" السعوديتين، والسفينة الحربية الإماراتية "سويفت"، وضبط سفينة الشحن العسكرية الإماراتية "روابي" بعد دخولها المياه اليمنية، بحسب إحصاءات مارس 2023، وسجلت إحصاءات مارس 2021 نحو 34 عملية بفارق 3 عمليات.

الوحدات البرية "الهندسة العسكرية، القناصة، الدروع والمدفعية":

250 ألف عملية، وتحدث قائد الثورة السيد "عبدالملك الحوثي" عن 211136 عملية من قناصة، واستهداف بالمدفعية، وضد الدروع، وهندسة.

سلاح القناصة:

71128 عملية، تم فيها قنص 995 ضابط وجندي سعودي، و1237 مرتزق سوداني، و59175 مرتزق محلي، حتى مارس 2023، و54025 عملية قنص، حتى مارس 2021.

9565 عملية استهدفت آليات ومدرعات وعتاد وأسلحة، و147 قناصاً، و8 طائرات استطلاعية تابعة للعدو.

في العام 2022 تم تنفيذ 5213 عملية قنص، 3374 عملية موثقة بالصوت والصورة.

وحدات الهندسة:

52175 عملية، منها 2854 استهداف تجمعات العدو، و24907 عملية هجومية ودفاعية واستهداف تحصينات، وتحدثت إحصاءات مارس 2021 عن 10560 عملية.

4414 عملية ضد مدرعات وعربات وآليات العدو، بحسب إحصاءات مارس 2023.

وحدات ضد الدروع:

7942 عملية، منها 3082 عملية استهدفت تحصينات وتجمعات العدو وثكناته، و4890 عملية استهدفت آلياته ومدرعاته، حتى مارس 2023، و6385 عملية حتى 2021.

وحدة المدفعية:

59852 عملية إسناد واستهداف وصدّ زحوفات حتى مارس 2021، منها 638 عملية مشتركة مع سلاح الجو المسير.

وتحدثت إحصائيات مارس 2023 عن 85634 عملية، منها 1150 عملية مشتركة مع الطيران المسير، و15269 عملية بصاروخ زلزال 1.

الآليات المدمرة:

تدمير وإعطاب وإحراق أكثر من 18397 آلية ومدرعة وناقلة جند ودبابة وعربة وجرافة وأسلحة متنوعة، منها أكثر من 10618 موثقة بالصوت والصورة حتى مارس 2023، وبلغت حتى مارس 2021 نحو 14527 آلية، منها 9859 عملية موثقة بالصوت والصورة.

وإعطاب وتدمير أكثر من 1000 - 1078 آلية ما بين آلية ومدرعة ودبابة ومدافع وراجمات صواريخ ومخازن أسلحة، منها 8 دبابات، وإحراق 8 مخازن أسلحة.

إسقاط 165 طائرة استطلاعية وحربية، منها 13 طائرة حربية و10 أباتشي و6 طائرات مروحية نقل، منها بلاك هوك، و48 طائرة مسلحة بدون طيار تابعة لسلاح الجو الأميركي، و123 طائرة استطلاعية تجسسية.

المراجـــــــع:

1 - نص كلمة قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي بمناسبة اليوم الوطني للصمود، وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، 26 مارس 2024.

2 - أحمد المالكي، السعودية والإمارات تتكبدان خسائر باهظة خلال 5 أعوام من العدوان، صحيفة الثورة، 31 مارس 2020.

3 - أحمد فحص، خسائر السعودية في اليمن بالأرقام.. إلى أين وصل الفشل السعودي؟، موقع قناة الميادين اللبنانية، 30 ديسمبر 2021.

4 - إسراء سيد، الحصاد المر لثماني سنوات من حرب السعودية في اليمن، موقع نون بوست، 26 مارس 2023.

5 - رفيق الحمودي، ثمان سنوات من العدوان الكوني على اليمن .. إحصائيات فشل التحالف، موقع 26 سبتمبر نت، 27 مارس 2023.

6 - زهراء رمال، 7 أعوام من العدوان على اليمن .. كيف تضرّر الاقتصاد السعودي؟، قناة الميادين اللبنانية، 25 مارس 2022.

7 - زهير حمداني، خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع، موقع قناة الجزيرة القطرية، 27 مارس 2018.

8 - زينب فرحات، التحالف السعودي في اليمن: خسائر واستنزاف، مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير، 28 مارس 2022.

9 - صادق عبدالحق، خسائر الإمارات في اليمن ودوافع ترميم علاقتها بهادي، موقع العربي الجديد، 14 يونيو 2018.

10 - عبدالحافظ الصاوي، حرب اليمن: نزيف الخسائر الإماراتية والسعودية مستمر، البيت الخليجي للدراسات والنشر، 13 أكتوبر 2019.

11 - عبدالسلام قائد، السلاح والمال والسياسة.. هل تغرق الإمارات في اليمن؟، موقع قناة بلقيس اليمنية، 26 ديسمبر 2022.

12 - فاطمة فتوني، تداعيات صعبة على اقتصاد الإمارات بعد إعصار اليمن، موقع قناة الميادين اللبنانية، 25 يناير 2022.

13 - هدى القشعمي، ما لا تعلمه عن خسائر السعودية في حرب اليمن؟، موقع أكجوجت أنفو، 15 أبريل 2017.

14 - هشام الهبيشان، السعودي ومستنقع اليمن... ماذا عن تكلفة الحرب؟، صحيفة البناء اللبنانية، 24 أكتوبر 2022.

15 - هلال خشان، خسارة حرب اليمن مؤشر ضعف المملكة، صحيفة "جيوبوليتيك فيوتشر" الأميركية، ترجمة موقع 26 سبتمبر نت، 20 مايو 2023.

16 - الجزيرة نت، خسائر بالمليارات .. استنزاف السعودية في الوحل اليمني، 30 سبتمبر 2019.

17 - الخليج أون لاين، 2021.

18 - الخنادق، السعودية أنفقت المليارات على هزيمتها، 2 أغسطس 2021.

19 - المرصاد نت، تكلفة الحرب السعودية على اليمن تجاوزت ١٥٠٠ مليار دولار، 11 أغسطس 2017.

20 - الموقع بوست - الخليج أونلاين، كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟، 3 نوفمبر 2017.

21 - سبوتنيك عربي الروسية، مقتل وإصابة أكثر من 280 ألف عسكري من الجيش اليمني والتحالف العربي منذ 2015، 19 مارس 2023.

22 - مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، خسائر السعودية في حربها على اليمن بلغت 725 مليار دولار، ترجمة مجلة الوعي العربي، 8 ديسمبر 2019.

23 - محامو العدالة:

خسائر السعودية في اليمن بالأرقام.. إلى أين وصل الفشل السعودي؟، 3 يناير، 2022

خلال ست سنوات تحالف الدول المعتدية على اليمن يشن أكثر من 260 ألف غارة، 20 مارس 2021.

24 - مرآة الجزيرة، خسائر التحالف السعودي تتراكم في حرب اليمن، 27 مارس 2022.

25 - "ميدل إيست آي" البريطاني، كم هو المبلغ الذي تتكبده السعودية شهرياً في حربها على اليمن، 6 نوفمبر 2016.

26 - وكالة الصحافة اليمنية، دراسة إماراتية تكشف عن حجم خسائر الإمارات المهولة في اليمن، 15 فبراير 2020.

27 - سعودي ليكس، هكذا أعلن محمد بن سلمان هزيمته في حرب اليمن، 11 أبريل 2022م.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات